

Distr.
GENERAL

TD(XI)/PC/4
11 February 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر

موجز جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص

جنيف، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

١- قال رئيس اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر إن ما قدمه المشاركون من مساهمات للعملية التحضيرية للمؤتمر، وللمؤتمر ذاته، ولأعمال الأونكتاد بوجه عام هي مساهمات أساسية لأن التعاون الدولي من أجل التنمية يعتمد اعتماداً متزايداً على النهج المتعدد الجهات صاحبة المصلحة. ورغم أن المسؤولية الأساسية في هذه العملية تقع على كاهل الحكومات، قامت الجهات الفاعلة خلاف الدول بدور بارز جداً. فلدى الأونكتاد تجربة مديدة في التعامل مع مختلف عناصر المجتمع المدني والارتباط بها، وكذلك مع القطاع الخاص والبرلمانيين. وأعرب عن أمله في أن تزيد جلسات الاستماع هذه في تعزيز هذه العلاقات وأن تساعد على إدماجها إدماجاً أفضل في العمليات الحكومية الدولية.

٢- وتكلم الأمين العام للأونكتاد فأشار إلى أن إنشاء الأونكتاد في عام ١٩٦٤ شهد أيضاً ولادة مجموعة الـ ٧٧. فقد أنشئ الأونكتاد لضمان جعل التجارة في خدمة التنمية. غير أنه رغم إحراز قدر من التقدم على مر العقود، كان أبرزه في آسيا، لا يزال الطريق طويلاً إلى بلوغ ذلك الهدف. فالمشاكل اليوم لا تزال بالفعل متنوعة بقدر ما كانت عليه في الستينات. فالعالم يواجه فقراً مدقعاً، ولا تتاح لغالبية سكان العالم فرص الحصول على عمل كريم. وفي الوقت الحاضر، يوجد ١٨٠ مليون شخص بدون عمل، كما يوجد ٥٥٠ مليون نسمة يعملون لقاء أقل من دولار واحد في اليوم الواحد. ويواجه المجتمع الدولي أيضاً تحدياً هو المعالجة الفعالة لمسألة التجارة والتنمية. وبين سياتل وكانكون ظهرت تباينات هائلة في المواقف من مسائل الزراعة، والصحة العامة، والاتفاق

المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومكافحة الإغراق، وقضايا سنغافورة، ولا بد من استخلاص درس هام من ذلك وهو أن من الخطأ المساواة بين التحرير والتنمية، ومن المهم تحديد ما يفهم من عبارة تحرير التجارة فعلاً، وبخاصة التطرق للقطاع الزراعي. وإضافة إلى ذلك، من الضروري أيضاً تحديد المقصود بالتنمية إذ لا توجد صيغة بسيطة واحدة تصلح للجميع. ولذلك ينبغي أن تكون مسألتا التجارة والتنمية في صلب النقاش الجاري في الوقت الحاضر في محافل منها الأونكتاد الحادي عشر. ومن شأن هذه المسائل أن تستمر ما لم تعالج. وأضاف قائلاً إن شرعية نتيجة الأونكتاد الحادي عشر تكمن في نهاية المطاف في التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء بين جميع الجهات صاحبة المصلحة.

الكلمات

٣- تكلم السيد أندز ب. يونس، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، فقال إن الاتحاد يجمع بين ممثلي البرلمانات لمناقشة مسائل وطنية ودولية هامة، وتبادل التجارب، والتوصل إلى اتفاق بشأن العمل الذي يتعين القيام به سعياً إلى بلوغ أهداف إنمائية هامة. وكجزء من هذه العملية، يشجع الاتحاد البرلمانات على الاهتمام اهتماماً فعلياً بالتجارة والتنمية.

٤- وينبغي للبرلمانات أن تتكيف أكثر مما في أي وقت مضى مع التغير بغية الاضطلاع بدورها اضطلاعاً تاماً في تمثيل المواطنين والمجتمع ككل. وتوجد حاجة ماسة إلى تعزيز دور البرلمان وأعضائه إزاء عمليات صنع القرار المتعددة الأطراف على نحو متزايد في هذه الأيام، وهذا سبب رئيسي لنشوء اتجاه جديد هو تزايد نشاط البرلمانات وأعضائها على الصعيد الدولي. وبتوسع نطاق أعمال منظمة التجارة العالمية ليشمل مجالات محلية جديدة بعيدة جداً عن المجال التقليدي وهو التعريفات والتجارة في السلع، لم يعد أمام البرلمانات خيار غير التصديق على الاتفاقات التجارية التي تم التفاوض بشأنها فعلاً باعتبارها مجموعة كاملة غير قابلة للتجزئة، وبذلك حيل دون النقاش والإشراف البرلمانيين. وإذا لم يوضع حد لهذا التطور أسفر حتماً عن ظهور نقص خطير في الديمقراطية بحيث لا تعود السياسات التجارية تضمن التوصل إلى نتيجة متوازنة، ولا تحظى بدعم شعبي.

٥- وعلى الحكومات أن تتفاوض على القواعد والترتيبات التجارية الدولية باسم الدول، وعلى البرلمانات في الوقت ذاته الإشراف على التدابير الحكومية، والتأثير في السياسات التي تتبعها الحكومة في التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، والتصديق عليها، وتنفيذ أحكامها، وذلك من خلال اعتماد التشريعات المناسبة وتخصيص الاعتمادات في الميزانية، والإشراف على عملية التنفيذ ككل. وكما يكون ذلك عملاً مثمراً يلزم أن تعزز البرلمانات وسائل العمل لديها وأن تتزود بالمعلومات والمعارف والأدوات اللازمة. ويمكن تحقيق بعض ذلك عن طريق الاستفادة من عمليات التبادل والنقاش بين البرلمانات والدخول في مناقشات مباشرة مع منظمة التجارة العالمية

وغيرها من جهات التفاوض الأخرى في الميدان التجاري. ولذلك أنشأ البرلمانيون آلية لعقد اجتماعات منتظمة بين البرلمانات لبحث مفاوضات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية.

٦- وتكلم السيد ماركو سانغالي، المدير العام للاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، فقال إن الاتحاد هو أكبر منظمة غير حكومية في مجال النقل إذا يضم أعضاء في ١٥٠ بلداً. وللإتحاد مركز استشاري لدى العديد من مؤسسات الأمم المتحدة، وهو شريك نشط في أعمال المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وله تاريخ طويل في التعاون مع الأونكتاد.

٧- وأهمية النقل في التنمية أهمية متزايدة، إذ يحتاج تجار البلدان النامية إلى فرص للحصول على خدمات نقل كافية ومتدنية التكاليف لزيادة قدرتهم التنافسية. ويساهم وكلاء الشحن مساهمة فريدة في ضمان نقل السلع بكفاءة وفعالية من الباب إلى الباب من بلد إلى آخر، فيضيفون بذلك قيمة إلى أنشطة المصدرين والمستوردين. ويعمل الاتحاد مع رابطات وطنية على تطوير وتعزيز استخدام وثائق شحن موحدة وشروط اتجار موحدة. وقد ساعد الاتحاد أيضاً في التدريب المهني لوكلاء الشحن، وفي مشاكل التأمين ضد الغير، وفي أدوات التجارة الإلكترونية. ويقوم وكلاء الشحن بدور رئيسي في تقليص التكاليف اللوجستية وتحسين موثوقية النقل بفضل تجربته واتصالاته بشركات النقل بكل وسائله. ويواصلون التفاوض بشأن أسعار الشحن، واختيار وسائل النقل التي توفر أفضل توازن بين التكاليف والسرعة والموثوقية. أما حكومات البلدان النامية التي تقدم الدعم القانوني والمؤسسي الأساسي لأنشطة وكلاء الشحن وتعترف بدورهم فقد حفزت صناعة الشحن المحلية وساعدت بالتالي على تقليص تكاليف المعاملات. وتقتضي فعالية وكلاء الشحن الوطنيين وجود ما يناسب الحال من تشريع واعتماد قانوني، ومعايير مهنية ومالية، وتوفر تأمين ضد الغير.

المناقشة

٨- أعرب عدد من المشاركين عن قلقهم إزاء انتشار المتطلبات الأمنية، وعن رغبتهم في وجود معايير دولية في هذا الصدد. ورد ممثل الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن على ذلك بالقول إن الاتحاد يعمل نشطاً مع المنظمة الجمركية العالمية للدعوة إلى إيجاد حل عالمي. وسلم في المناقشة بأن تنمية الموارد البشرية والتدريب المهني يعتبران عاملاً هاماً من عوامل تنمية القدرة الوطنية، كما سلم بأهمية اتخاذ خطوات لإيجاد بيئة تنافسية. وذكر كذلك أن تنمية النقل المتعدد الوسائط من شأنه أن يعود بنفع كبير على البلدان النامية غير الساحلية. ودار نقاش حول الطريقة الفضلى لتطبيق تدابير تيسير التجارة في البلدان النامية وحول ما إذا وضع قواعد ملزمة أمراً مفيداً. واتفق على القول إن التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة يمكن أن يقلل كثيراً من التكاليف اللوجستية.

الموضوع الفرعي الأول: الاستراتيجيات الإنمائية في اقتصاد عالمي يشهد عملية العولمة

الكلمات

٩- تكلمت السيدة أستر بوسير، باسم الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، فقالت إن هدف الاتحاد هو تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، والعمل الكريم، والإنصاف، والتضامن، واحترام حقوق نقابات العمال في جميع أنحاء العالم، وتحقيقاً لذلك الهدف يعتقد الاتحاد بوجود أن تتضمن استراتيجيات العولمة بعداً اجتماعياً للحيلولة دون اتساع الفجوة الإنمائية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وبوجه خاص يحتاج الاتحاد بالقول إن التحرير الاقتصادي قد أدى إلى زيادة الخصخصة وزيادة الحرية لحركة رأس المال والاستثمار، وأدى في الوقت ذاته إلى تشديد المنافسة. وأدى ذلك إلى تدهور ظروف العمل للعديد من العمال متدني الدخل في البلدان النامية، لا سيما العاملين في مناطق تجهيز الصادرات. وهذا أمر ينبغي وقفه: فالعالم لا يستطيع أن يتساهل إزاء نظام تجاري يسمح بقمع واستغلال الأطفال وازدياد الظلم الاجتماعي باسم زيادة الصادرات إلى حدها الأقصى وتشجيع الاستثمار. وفي بعض هذه الجوانب، فإن الوضع القائم للاستثمار الأجنبي المباشر يعرقل ولا يعزز الآفاق الإنمائية الطويلة الأجل. ونتيجة لذلك، توجد حاجة إلى إطار قوي متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر في جميع البلدان يشمل معايير عمل أساسية.

١٠- أما السيد رامون فيفانكو موغارا، ممثل الاتحاد العالمي للعمل، فقال إن الليبرالية الجديدة والعولمة قد أسفرتا عن آثار سلبية عديدة مثل اشتداد الصراعات الاجتماعية، وتركز الثروة في أيدي أقلية من الناس، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي مع ازدياد الفقر، وتفاقم التوتر بين بلدان الشمال والجنوب. وفي سياق العولمة، ينبغي للبلدان أن تضع استراتيجيات إنمائية فعالة يقوم فيها المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاجتماعية بدور أساسي في التصميم والتنفيذ. ويسعى الاتحاد جاهداً إلى تعزيز السياسات الوطنية التي تحترم حقوق العمال وكرامتهم وتسعى في الوقت ذاته إلى زيادة الإنتاجية والاستثمار وبالتالي العمالة الكريمة بوجه عام. وفي هذا الصدد، لاحظ الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية في صياغة مبادئ للسلوك السليم في المشاريع المتعددة الجنسيات. أما فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية، لا سيما مشكلة ديون البلدان الأفقر من غيرها حيث يمكن أن يؤدي تسديدها إلى زيادة المخاطر التي تواجه تنميتها الاقتصادية، فقد دعا الاتحاد إلى إلغاء ديون البلدان الأشد فقراً، وكذلك إلى تحديد سقف يبلغ ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتسديد الديون، على أن يحافظ في ذلك على المرونة في تخفيض تلك النسبة في الحالات التي يمكن أن يزداد فيها الجوع أو البؤس أو التهميش الاجتماعي. ويؤيد الاتحاد أيضاً تحويل الديون إلى مشاريع ترمي إلى إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المدينة.

١١- وتكلم السيد ريكاردو ينغ، ممثل معهد أخلاقيات المؤسسات التجارية والمسؤولية الاجتماعية (إيتوس)، فقال إن ظاهرة العولمة الاقتصادية وما نشأ عنها من ممارسات تجارية حالياً يظهران أنه في أعقاب توافق

الآراء الذي تم التوصل إليه في واشنطن حول خصخصة السوق، وإلغاء المراقبة والتجارة الحرة والذي أطلق عليه اسم "التحرير الاقتصادي" لم تنشأ عن ذلك التوافق تلقائياً زيادة في الازدهار وتحسن في توزيع الدخل في جميع البلدان. ويرى إيتوس أن التجارة الحرة لا ينبغي لها بالضرورة أن تعني فتح الحدود فتحاً غير مشروط؛ وأن الخصخصة لا ينبغي لها أن تعني تحويل الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة، ويرى أخيراً أن إلغاء الرقابة لا يفيد إذا أدى إلى استغلال الناس وتفكيك نظم الحماية الاجتماعية الأساسية. وينبغي للأعمال التجارية المحلية والشركات عبر الوطنية أن تعمل في محيط معين من عناصره الامتثال للحد الأدنى من المعايير المحلية المحددة وفقاً لمبادئ مقبولة دولياً (مثل المبادئ الأساسية التسعة في الميثاق العالمي). وإضافة إلى ذلك، فإن التزام الشركات التزاماً طوعياً بمدونة أخلاقية لقواعد السلوك وتزايد عدد الشركات التي تمثل ممارسات تجارية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى ظهور نموذج اقتصادي مجد قد يكون دليلاً إلى الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وإضافة إلى القواعد التجارية غير المنصفة وقلة فرص الدخول إلى أسواق البلدان الغنية، تفرض وكالات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قيوداً متشددة على الاستثمار الاجتماعي في البلدان النامية وذلك من خلال برامج التكيف الاقتصادي المتشددة وخدمة الديون التي تفرضها تلك الوكالات، مما يعرقل آفاق التنمية في المستقبل في عدة بلدان.

المناقشة

١٢ - أثير سؤال حول الطريقة ٤ لتقديم الخدمات من قبل الأفراد في البلدان النامية. وأبلغ الاجتماع بأن هذه المسألة هي قيد النظر في الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، ويقف الاتحاد العالمي للعمل ضد تحرير الخدمات العامة (مثل الصحة) في البلدان النامية. أما في مسألة ظروف عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، فإن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة يطلب تطبيق معايير للعمل على جميع العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد، بمن فيهم أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي. وأخيراً، جرى التأكيد بأنه من المعقول التفكير في موضوع التجارة بطريقة مسؤولية اجتماعياً. وقيل صراحة إنه ينبغي للشركات في العالم كله العاملة في مجال التجارة أن تعتمد المبادئ الأساسية التسعة للميثاق العالمي للأمم المتحدة.

الموضع الفرعي الثاني: بناء القدرة الإنتاجية، والقدرة التنافسية الدولية

الكلمات

١٣ - تكلم السيد تشاندركانت باتيل، ممثل معهد المعلومات والمفاوضات التجارية للجنوب الأفريقي وشرقي أفريقيا، فقال إن من المهم أهمية عظيمة توسيع حيز السياسة العامة وزيادة خياراتها كي تنجح البلدان النامية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية بحسب المراحل المختلفة من مراحل التنمية. أما الممارسات والسياسات الحالية في جميع الدول وكذلك الأحكام الواردة في نظام غات/منظمة التجارة العالمية فتسمح بانتهاج

سياسات تصمم لتمكين الشركاء الضعفاء في النظام من المشاركة والتنافس في أسواق التصدير بشروط أفضل. أما حيز السياسة العامة الوطنية في البلدان النامية فقد جرى التنازل عنه أولاً من خلال المفاوضات الدولية بين شركاء غير متكافئين، ثم من خلال الاقتراض المشروط. ودعا الأونكتاد الحادي عشر إلى الشروع في برنامج عمل ينظر في سبل استعادة حرية السياسة العامة التي تحتاج إليها البلدان النامية في تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية، واقترح بصد ذلك تسعة مجالات محددة يمكن أن يساهم المؤتمر فيها وهي: السعي إلى تجميد الالتزامات التي تؤدي إلى مزيد من فقدان الخيارات في مجال السياسة العامة؛ وإعادة النظر في النهج التي تستند إليها الأيديولوجية التي تنادي بالحل الواحد لجميع الحالات في النظام التجاري والرجوع عن تلك النهج؛ وإعادة المعاملة الخاصة والتفاضلية إلى هدفها الأصلي وهو تشجيع التجارة؛ وتقييم كفاءة كل حكم من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية استناداً إلى ما إذا كان يوفر للبلدان المرونة اللازمة للسياسات الإنمائية المصممة على الصعيد الوطني؛ والتسليم صراحة بأن الدعم الحكومي لسياسات صناعية وتجارية وتكنولوجية مختارة هو على وجه العموم نهج من الأرجح أن يعزز النمو والتوجه الخارجي مقارنةً بنهج سلبي لا يأخذ بالتدخل؛ وتقديم الدعم للاقتصادات الصغيرة والمتدنية الدخل فيما يتعلق بسياسات مختارة وحسنة التصميم من سياسات استبدال الواردات؛ والتسليم بأن التركيز الرئيسي لسياسة المنافسة ينبغي له أن يكون على مساعدة البلدان النامية على التعامل مع ممارسات الشركات متعددة الجنسيات على نحو فعال؛ ونظراً إلى تقييد الدول المتقدمة لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صكوك متنوعة، التسليم بأن تكون للبلدان النامية الحرية في تصميم نظم استثمار وطنية تسمح بالتحرير التدريجي لأسواق الاستثمار وفقاً لتطور قدرات الإنتاج المحلية؛ والتسليم بأن حماية الزراعة في البلدان النامية تبرر منح حق لا يشوبه غموض في فرض نظام حصص وقيود كمية ذات صلة به لأن اتفاق الزراعة الذي يحفظ قطاع الزراعة المحلي في الدول المتقدمة يؤدي إلى نتائج بعيدة الأثر في الأمن الغذائي للبلدان النامية، وفي معيشة الريف، وآفاق وتطور الصادرات؛ والتسليم بأن سياسات المشروطة في مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف وما تستتبعه من فقدان للمرونة والاستقلالية في السياسة العامة قد كانت مصدراً رئيسياً من مصادر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العديد من البلدان النامية، وكانت دعوة إلى إصلاح سياسات المشروطة في هذه المؤسسات، وهذه عملية قد تتطلب إصلاحاً أساسياً في النظم النقدية والمالية.

١٤ - أما السيد ستيفن بورتر، ممثل مركز القانون البيئي الدولي، فقال في مسألة قواعد الاستثمار الدولية إن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعتبر عاملاً حاسماً في تنمية الاقتصادات الوطنية، ولكن لا يوجد على ما يبدو ترابط قوي بين اعتماد قواعد دولية محكمة بشأن الاستثمار وبين الزيادات سواء في حجم أم نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك حث الأونكتاد على إلقاء نظرة نقدية بدرجة أكبر على منافع النظم القانونية المصممة لحماية حقوق المستثمرين. وإضافة إلى ذلك، دعا الأونكتاد إلى مواصلة بذل جهوده الرامية إلى تحسين فهم "التكاليف" التي تفرضها هذه الأنظمة، لا سيما الطرق التي تُستخدم بها قواعد الاستثمار لتقييد الامتيازات الرقابية للحكومات.

ومن المهم أهمية حيوية المحافظة على ^{١٥} حيز السياسة العامة على الصعيد الوطني. أما قواعد الاستثمار الحالية والمقترحة فتمدد حدود المفاهيم وتوسّعها مثل مفاهيم المعاملة الوطنية، والمصادرة، ومعيّار الحد الأدنى للمعاملة. ولذلك فإنه من المهم فهم تفاصيل هذه المفاهيم قبل تطبيق أنظمة جديدة. وقد يكون العديد من البلدان النامية في مرحلة دخول أنظمة استثمار ذات "معايير مرتفعة" دون فهم ثقافة المقاضاة التي يعمل على أساسها كثير من المستثمرين فتسبب بالتالي تقدير المسؤوليات التي قد تواجهها في منازعات يثيرها المستثمر. وطلب إلى الأونكتاد أن يساعد المفاوضين من البلدان النامية على فهم الآثار التي تنطوي عليه التطورات الأخيرة في التحكيم في مجال الاستثمار. ورحّب بالشرط الوارد في النص التفاوضي السابق للمؤتمر بشأن ضمان أن يوفر الاستثمار الأجنبي منافع لشعوب البلدان المضيفة. وفي الوقت الحاضر، توفر "اتفاقات حماية المستثمر" عدة طبقات من الحماية وأحكاماً قوية لتسوية المنازعات لصالح المستثمرين، لكنها لا تفرض التزامات مقابلة لها عليهم أو على دولهم الأصلية.

١٥ - وفي مسألة المفاضلة بين تعددية الأطراف وثنائية الأطراف تشهد المحافل الثنائية أهم التطورات في التجارة الدولية والاستثمار مقابل المحافل المتعددة الأطراف. وفيما خططت البلدان النامية خطوات كبيرة إلى الأمام في حماية مصالحها في المحافل المتعددة الأطراف، أدى التحول إلى المفاوضات الثنائية إلى ممارسة ضغوط عظيمة علىفرادى البلدان. فعلى سبيل المثال، التزم عدد من البلدان النامية مؤخراً بقواعد ثنائية أو كان ينظر في الالتزام بها علماً أنها تتجاوز نطاق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ولذلك حث الأونكتاد على البحث عن ^{١٦} سبل لتقديم الدعم لفرادى البلدان النامية المشاركة في هذه المفاوضات. وهذا الدعم يمكن أن يتخذ شكل بناء القدرات والتدريب، وكذلك إجراء تحليل في الوقت المناسب في مجال السياسة العامة للآثار التي تؤدي أحدث الاتفاقات إليها في اقتصادات البلدان النامية وسياساتها الاجتماعية.

المناقشة

١٦ - شددت البلدان النامية على أهمية ^{١٧} حيز السياسة العامة. وأعرب عدد من المنظمات غير الحكومية عن الاهتمام بعقد مزيد من جلسات الاستماع والإبقاء على حوار مستمر مع الدول الأعضاء والأمانة. وأثارت هذه المنظمات مسألة الدعم المالي لتنظيم مناسبات للمجتمع المدني في الأونكتاد الحادي عشر ولمشاركة المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية في المؤتمر. ووجهت أيضاً انتباه البلد المضيف وغيره من البلدان إلى ضرورة تيسير إصدار التأشيرات إلى ممثلي المجتمع المدني الذين يحضرون المؤتمر.

الموضوع الفرعي الثالث: ضمان مكاسب إنمائية من نظام التجارة الدولي والمفاوضات التجارية

الكلمات

١٧- تكلمت السيدة جنيفر برانت، ممثلة مؤسسة أوكسفام الدولية، فقالت إنه بالرغم من أن التجارة الدولية يحتمل أن تساعد في النهوض بملايين الناس من حالة الفقر إلا أن هذه التجارة تحابي في الواقع البلدان الغنية والشركات الكبيرة. وفي سياق حملة أوكسفام "المعرض ممارسة التجارة" وانعقاد الأونكتاد الحادي عشر، ينبغي تناول مشكلتين على الفور هما فشل محادثات منظمة التجارة العالمية في كانكون وأزمة هبوط أسعار السلع الأساسية. وهناك حالياً تهميش للعديد من البلدان الفقيرة التي لم تتمكن من جني منافع التجارة الدولية جراء قواعد التجارة غير المنصفة، ويواجه صغار منتجي السلع الأساسية فيها هبوطاً في إيراداتهم نتيجة لتقلب أسعار السلع الأساسية و"الإغراق" الزراعي من قبل البلدان الغنية. وقد بينت بحوث أوكسفام أن البلدان مرتفعة الدخل تمثل ٧٥ في المائة من الصادرات العالمية بينما لا تمثل البلدان المتدنية الدخل إلا ٣ في المائة منها. وينبغي للأونكتاد أن يقوم بدور نشط إزاء هذه البلدان الفقيرة وذلك بتحليل أثر قواعد التجارة الحالية والمقترحات الجديدة. أما عدم إحراز تقدم في إطلاق المفاوضات من جديد منذ اجتماع كانكون فهو أمر يبعث على القلق البالغ لأن أي تأخير في التوصل إلى نتيجة مؤاتية للتنمية، لا سيما في ميدان الزراعة، من شأنه أن يكون بمثابة كارثة لملايين الناس.

١٨- أما الأونكتاد الحادي عشر فيمكنه أن يتيح فرصة هامة لإعادة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى مسارها. وخطوات كهذه تتطلب بالضرورة تحركاً في مجال الزراعة وقضايا سنغافورة، كما تقتضي إيلاء اهتمام خاص بأقل البلدان نمواً. وفي ميدان الزراعة، أدى العديد من برامج الدعم الزراعي في البلدان الغنية إلى "إغراق" الصادرات الزراعية في البلدان النامية على النحو المسموح به بموجب نص قانون منظمة التجارة العالمية. ومن الضروري أيضاً اتخاذ إجراء عاجل بصدد القطن الذي لا بد من معالجته على الفور في محادثات منظمة التجارة العالمية بالاستناد إلى مبادرة القطن. وفيما يتعلق بقضايا سنغافورة، ينبغي للاتحاد الأوروبي واليابان أن يتوقفا عن الإصرار على اعتبار هذه القضايا جزءاً من المفاوضات.

١٩- أما المسألة الأكبر وهي مسألة هبوط أسعار السلع الأساسية واعتماد البلدان النامية على هذه السلع فلا بد من تناولها أيضاً في الأونكتاد وفي محافل أخرى. فالاعتماد على مبادئ السوق الحرة وحدها لا يشكل حلاً. والتدخل المنسق أمر تشترطه البلدان الصناعية والهيئات الدولية المناسبة لمكافحة قصور السوق. والأونكتاد بالذات قادر على تقديم جهود البحث عن آليات مناسبة في هذا السياق.

٢٠- وبعبارة أعم، يوجد دور حاسم للأونكتاد يقوم به في جعل التجارة تجارة نزيهة. ويمكن لأعمال الأونكتاد في مجالي البحث والتحليل في السنوات الأربع القادمة أن تركز على إجراء تحليل مستقل لأثر قواعد التجارة الحالية القائمة في نظام التجارة المتعدد الأطراف، وفي إطار الاتفاقات الإقليمية والثنائية. وينبغي لهذا التحليل أن يدرس التوازن المناسب بين التحرير والمراقبة، وأن يحدد تدابير السياسة العامة المحلية اللازمة لضمان تحقيق نتائج إيجابية للفقراء. كما ينبغي أيضاً تحليل أثر الاقتراحات الجديدة بشأن إدخال تغييرات على قواعد التجارة الدولية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يرصد أثر أنشطة الشركات عبر الوطنية بهدف مساعدة البلدان النامية في تعاملها مع هذه الشركات والتشجيع على الانطلاق من منظور إنمائي في أنشطتها. ولا يقل عن ذلك أهمية مواصلة البحوث ووضع المقترحات بشأن التدابير الجديدة للسياسة العامة لتناول تقلب وهبوط أسعار السلع الأساسية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يكون بمثابة منبر تستطيع فيه البلدان النامية أن تقيم التوافق السياسي اللازم في الآراء وأن تضع الاستراتيجيات وتضطلع بالأعمال التنظيمية بغية التدخل على نحو فعال في عملية صنع القرار المتعددة الأطراف، وبذلك النجاح في ضمان مصالحها الإنمائية. وأخيراً، ينبغي للأونكتاد أن يعرف منظمات المجتمع المدني بالأونكتاد الحادي عشر خارج جنيف، لا سيما منظمات البلدان النامية. ومن الضروري زيادة المشاركة المباشرة من قبل المجتمع المدني في الأونكتاد الحادي عشر.

٢١- وتكلم السيد يوسفات ب كويكا، الزميل الباحث في مؤسسة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، فركز على الطريقة التي يمكن بها لبلد متدن دخله، لا سيما أحد أقل البلدان نمواً، أن يستفيد من نظام التجارة الدولي، وعلى الطريقة التي يمكن بها جعل السياسات التجارية مؤيدة للفقراء وذلك بتحديد الصلات بين التجارة/الفقر ومواجهة التحديات الإنمائية. وفيما يتعلق بنظام التجارة الدولي فقال إنه بالرغم من اضطلاع أقل البلدان نمواً بإصلاحات شاملة في مجال السياسة العامة الاقتصادية، بما في ذلك تحرير الاستيراد، ورغم منحها شروطاً تفضيلية قيمة لدخول الأسواق، فإن صادرات أقل البلدان نمواً لم تستجب استجابة متناسبة وتلك الحال. وبدلاً من ذلك، شهدت أقل البلدان نمواً عجزاً تجارياً هائلاً. وأحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك قيود العرض، بما فيها الإنتاج المحدود، وارتفاع تكاليف النقل، وتدني مستوى المهارات وعدم كفاية الهياكل الأساسية. أما معالجة هذه القيود فتشكل تحدياً كبيراً. وتعتبر المعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نمواً في إطار اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف فتعتبر شرطاً ضرورياً ولكنها ليست شرطاً كافياً لتحسين إدماج البلدان النامية في نظام التجارة الدولي. وهناك عامل آخر هو الخلل في نظام التجارة الدولي؛ فالبلدان المتقدمة تسعى إلى تحقيق مزيد من تحرير التجارة، لا سيما في البلدان النامية، بينما تميل في سياساتها وإجراءاتها هي إلى تقييد التجارة، لا سيما إزاء صادرات البلدان النامية. ولا بد من وضع حد لهذه الازدواجية في المعايير، ويمكن للمؤسسات التجارية والإنمائية الدولية مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية أن تقوم بدور قيم في تصحيح هذا الخلل. ويمكن للأونكتاد أن يساهم في أعمال منظمة التجارة العالمية في مجال وضع ضوابط مؤاتية للتنمية بغية تمكين منظمة التجارة العالمية من أن تصبح وكالة

إنمائية بدلاً من أن تكون مجرد هيئة لوضع القواعد. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يدرس قصور السوق، وأن يشجع الحوار في مجال السياسة العامة التجارية وأن ينظم أنشطة ببناء القدرات. وهذه الأنشطة تشمل دعم نشر المعلومات التجارية، لا سيما في القطاعين العام والخاص، وتعزيز التوعية في صفوف الجهات صاحبة المصلحة لتشجيعها على المشاركة في وضع السياسة التجارية وفي المفاوضات المتعلقة بها. ويحتاج العديد من أقل البلدان نمواً أيضاً إلى دعم في مجال التحليل، لأن افتقارها إلى الموارد أدى إلى تفويت فرص تجارية لها وإلى تكبدها أعباء أكبر في وفائها بالتزاماتها الدولية. وشارك العديد من أقل البلدان نمواً أيضاً في عمليات التكامل الإقليمي، ولذلك كان من الضروري ألا تكون السياسات الوطنية مؤاتية للتنمية فحسب بل أن تكون أيضاً متماسكة في وضعها بين التجارة الدولية والتجارة الإقليمية.

٢٢- وتشمل الأولويات في التجارة الدولية ما يلي: التزاهة في تطبيق قواعد التجارة الدولية تطبيقاً يتجنب ازدواجية المعايير وتفضل النظام المؤاتي للفقراء؛ والتعاون والمسؤولية المشتركة في التجارة الدولية كي لا تستند هذه التجارة إلى حوافز السوق وحدها وكي يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم في معالجة قصور السوق؛ ونشر المعلومات ودعم زيادة الوعي بالقضايا في صفوف الجهات صاحبة المصلحة؛ وتحديد الأولويات في جدول أعمال التجارة؛ وتوفير الموارد المالية لبناء القدرات في ما يتعلق بالمهارات التفاوضية. ومن الضروري أن تعالج أقل البلدان نمواً القيود التي تواجه قدراتها على العرض، وأن تحصل على موارد أفضل للتجارة والتنمية عموماً، وأن تحسّن فهمها للاتفاقات التجارية وأثرها، وأن تدير على نحو أفضل اتفاقاتها التجارية الإقليمية.

٢٣- تكلمت السيدة ألكسندرا ستريكنر، ممثلة معهد السياسات الزراعية والتجارية، فقالت إن الأونكتاد الحادي عشر يتيح فرصة ممتازة للأونكتاد كي يؤكد من جديد قدرته كمصدر موثوق للمقترحات في مجال السياسة العامة والمساهمة في جعل التجارة الزراعية حافزاً للتنمية التي تقوم على قاعدة واسعة، لا سيما التنمية الريفية. فالأونكتاد محفل فريد من نوعه لإجراء حوار مفيد بين الجهات صاحبة المصلحة بشأن قضايا التجارة الدولية، لا سيما انطلاقاً من منظور إنمائي، أما في المقابل فإن تركيز منظمة التجارة العالمية تركيزاً يقتصر على تحرير التجارة لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية في حد ذاتها. فقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية إيذاناً بتحول جذري في التفكير والممارسة الإنمائيين. وقد ركز النموذج الإنمائي الجديد على تحرير التجارة، وإلغاء الرقابة، والحد من تدخل الحكومة في السوق، معتمداً على يد السوق الخفية في تحديد سرعة ونمط الاندماج في الاقتصاد العالمي. غير أنه ليس واضحاً مكان وجود اليد الخفية الآن في ضوء أزمة السلع الأساسية العالمية الراهنة. وقد قدم فريق الشخصيات البارزة المعني بالسلع الأساسية اقتراحات مفيدة، وهناك سببان رئيسيان لتنفيذها. السبب الأول هو خشية بعض الشركات عبر الوطنية من أن تكون اليد الخفية قد دفعت الأسعار في اتجاه الهبوط لمدة متطاولة شكلت تهديداً لاستدامة عرض السلع الأساسية. أما السبب الثاني فهو الإدراك المتزايد في أوساط البلدان النامية بأن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة لا يخدم مصالحها فطالبت بقطع التزامات أكثر جدوى وتوازناً.

٢٤- وطرح معهد السياسات الزراعية والتجارية مقترحات في مجال السياسة العامة للقيام على مراحل بوضع حد لإغراق الصادرات الزراعية في البلدان النامية، ووضع مبادرات مثل الاتفاق البديل بشأن الزراعة للمساعدة على دعم أسعار السلع الأساسية، ونظم اجتماعات للشركاء في التجارة التزيهة في محاولة لجعل التنمية تنمية مستدامة. غير أن هذه الاقتراحات في مجال السياسة العامة والمبادرات التجارية تتطلب دعماً حكومياً دولياً. ويسلم المعهد برأي الأونكتاد القائل إنه من الصعب إدارة التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية وسط تزايد تركّز قوة السوق ونظراً إلى المعايير والمتطلبات المتشددة. وهذا يشير إلى ضرورة الاضطلاع بمزيد من البحث والتحليل، لا سيما لآثار تركّز السوق ومعايير السلع الأساسية التي تطلّ الأسعار الزراعية. وإضافة إلى ذلك، فإن المقترحات الحالية المتعلقة بالمفاوضات التجارية، مثل الاقتراح المتعلق بمعالجة الذرى التعريفية والتصعيد التعريفي، هي اقتراحات لا تكفي لتحسين آفاق أسعار السلع الأساسية في ضوء التقلبات الكبيرة في قيمة العملات وقلة الصكوك الدولية الخاصة بإدارة العرض المفرط منذ أمد طويل لمعظم السلع التي يتاجر بها. أما السير قدماً فيتطلب بناء الكثير من توافق الآراء وإجراء الحوار، وكذلك وضع وتنفيذ سياسة عامة أفضل من ذي قبل. وباستطاعة الأونكتاد أن يقدم الكثير في هذا الصدد، لا سيما في معالجة أزمة السلع الأساسية.

المناقشة

٢٥- قيل إن مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية هي مشاركة هامشية. وهذا يعزى في جانب منه إلى عراقيل تعترض سبيل التجارة في البلدان المتقدمة. وإضافة إلى ذلك، فإن دور البلدان النامية محدود في التأثير في المفاوضات التجارية وفي وضع قواعد تجارية يمكن أن تكون مؤاتية لمصالحها. ولا بد من بذل الجهود للحصول على أسعار أفضل وأكثر إنصافاً، وعلى فرص لدخول منتجات البلدان النامية إلى السوق. وينبغي لعملية المفاوضات التجارية أن تكون عملية ديمقراطية، كما ينبغي تناول المسائل الأساسية بالنسبة إلى البلدان النامية، بما فيها مسائل التنفيذ، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والزراعة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة، وتسوية المنازعات. أما مسائل التنفيذ فهي في صلب النقاش بشأن حيز السياسة العامة لأن الاتفاقات الحالية في منظمة التجارة العالمية، مثل تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تكبح اعتماد البلدان النامية سياسات نشطة وجني المنافع المحتملة من التجارة الدولية. أما عدم إحراز تقدم في منظمة التجارة العالمية في مسائل التنفيذ فيتعارض والاتجاه الإنمائي لجدول أعمال الدوحة، وهذه مسائل تستحق معالجة أبرز من جانب المجتمع المدني والأونكتاد الحادي عشر. ومن المسائل الأخرى التي أثارها البلدان النامية والجديرة بالدراسة الدقيقة لها من قبل المجتمع المدني والأونكتاد الحادي عشر مسائل التجارة والديون والمالية، وكذلك التجارة ونقل التكنولوجيا. أما المسائل التي تهم البلدان النامية فكانت في أكثر الأحيان تُهمّش في منظمة التجارة العالمية، ولن يحين وقت التطرق لاقتراحات جديدة في منظمة التجارة

العالمية قبل أن تلقى هذه المسائل الاهتمام الذي تستحقه. ووفقاً لذلك، ينبغي إسقاط قضايا سنغافورة من جدول أعمال المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية.

٢٦- كانت نكسة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون إشارة إلى أن التجارة التريهة لم تكن مدرجة في جدول أعمال المفاوضات رغم تسميته "جدول أعمال إنمائي". وهذا أمر لا بد من تصويبه. ويجب إلغاء الإغراق بالمنتجات، لا سيما المنتجات الزراعية. وينبغي وجود مرونة كافية وحيز للسياسة العامة في قواعد التجارة الدولية كي تتيح للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً أن تقوم مثلاً باستغلال تدابير الضمان لحماية قطاعها الزراعي ورسم وتنفيذ سياسة هادفة لاستبدال الواردات. ولا يمكن لاتفاقات التجارة أن تطبق القواعد ذاتها على شركاء تجاريين متنوعين وغير متساوين. ولذلك لا ينبغي أبداً الفصل بين التجارة والتنمية، ويشكل الأونكتاد في هذا السياق منبراً فريداً متعدد الأطراف يمكن فيه معالجة هاتين المسألتين معالجة مشتركة وناجحة. وبإمكان الأونكتاد أن يساهم في تعزيز نظام تجاري دولي يسعى إلى بلوغ أهدافه اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً. ويمكنه أيضاً أن يقوم بدور رئيسي في تحسين فرص وشروط دخول السوق لصادرات البلدان النامية. ويمكنه أن يعزز التجارة والتنمية من خلال وسائل متنوعة منها بناء القدرة، ومعالجة القيود في جانب العرض، وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز تماسك السياسة العامة على جميع المستويات، والمساعدة في وضع استراتيجيات وطنية، ورعاية التوصل إلى توافق حقيقي في الآراء، وحوار بين البلدان.

٢٧- أما انتشار اتفاقات التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة الثنائية بين البلدان وفيما بين المناطق فيمكن أن يؤدي، رغم ما يعود به من منافع على الأطراف المتعاقدة، إلى تقويض تجارة غير المشاركين في تلك الاتفاقات وتقويض القواعد والمعايير الراسخة في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بتحليل للاتفاقات التجارية هذه يقارن بين المنافع والتكاليف، كما ينبغي للأونكتاد أن يدعم البلدان النامية من خلال بناء القدرات والتدريب على الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

٢٨- لا تزال السلع الأساسية مهمة في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً حيث يعمل أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في مجال الزراعة في هذه البلدان. غير أن محاولات هذه البلدان اختراق الأسواق المجزية في البلدان المتقدمة تكبحها عوامل لا تقتصر على سلسلة من حواجز دخول السوق مثل المعايير المتغيرة وتركز قوة السوق بل أيضاً ارتفاع الدعم المقدم للصادرات. وفي الوقت ذاته، فإن إغراق البلدان النامية بالصادرات الزراعية من قبل البلدان المتقدمة يؤثر تأثيراً ضاراً بإنتاج المنتجات الزراعية مثل القطن ويساهم في حدوث هبوط زمني (بين ٥٠ و ٨٦ في المائة) في الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية. وترداد هذه الظاهرة تعقيداً في البلدان النامية بفعل السياسات المحلية التي لا تتسم بالكفاءة، وبفعل عدم وجود مؤسسات دعم كافية، وقصور الهياكل الأساسية. ونظراً إلى أن التكاليف اللوجستية تشكل نحو ٣٠ في المائة من التكاليف الشاملة للتفريغ، فإن البلدان النامية تحتاج إلى تقليل

القيود القائمة في جانب العرض، وزيادة القيمة المضافة، ووضع سياسات مناسبة، والدخول في ترتيبات تجارية تعود بالنفع المتبادل. ومن الضروري أن يضع الأونكتاد اقتراحات بشأن تناول قضايا السلع الأساسية.

الموضوع الفرعي الرابع: الشراكة من أجل التنمية

الكلمات

٢٩- تكلم البروفسور ماريو برسر، من معهد الاقتصاد في جامعة كامبيناس، فقال إن الأونكتاد والجامعة قد أطلقا شراكة بينهما ترمي إلى إقامة دورة في الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى الدراسات العليا. والهدف الرئيسي من هذه الدورة هو إتاحة الفرصة لمسؤولين تنفيذيين من القطاع الخاص ومسؤولين من القطاع العام لفهم المفاوضات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تشارك البرازيل فيها في الوقت الحاضر ولقيامهم بدور نشط في تشكيلها. وتتناول هذه الدورة أيضاً المسألة العامة وهي مسألة الربط بين التجارة والتنمية. وركزت الدورة على الصلات بين التجارة والمالية والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في سياق المفاوضات التجارية الدولية الحالية. وقد نظمت الجامعة فعلاً ندوة مشتركة مع الأونكتاد حول حالة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وقد عقدت الندوة في كامبيناس في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتعتزم الجامعة تعزيز الشراكة مع الأونكتاد في السنوات القادمة بغية تعزيز الصلة بين النظرية والممارسة.

٣٠- وتكلم السيد فرانسوا ألان، ممثل منظمة مهندسي العالم، فقال في معرض الإشارة إلى الشراكات من أجل التنمية إن بإمكان الأونكتاد أن يقوم بدور في جمع وتعميم العروض والطلبات المتعلقة بالشراكات التي يمكن تقسيمها إلى فئات تصنف بحسب زاوية الخصائص الاقتصادية، ونوع النشاط، والأهداف، والوضع القانوني، والموارد المطلوبة ونوع التمويل. ويمكن تقديم معلومات عن أفضل الممارسات وعن النجاحات، وأنواع الشراكات، ووسائل التنفيذ وأنشطة الرصد، كما يمكن إنشاء نظام للتدريب والدعم والمشورة. وبإمكان الأونكتاد، في أنشطته المتعلقة بالشراكة، أن يعمل مع مهندسي العالم ومع الوكالة القنصلية للتعاون الدولي في مجال التنمية.

المناقشة

٣١- قيل إن مسألة التنفيذ هي مسألة ذات أهمية حاسمة وينبغي للمؤتمر أن يتناولها. كما يمكن أن يساهم المجتمع المدني في المناقشات التي تتعلق بالشراكات وذلك بتقديم تقارير عن أفضل الممارسات وعن الدروس المستخلصة.